العولمة وحقوق الإنسان

أ/ حميطوسه يوسف

المقدمة:

لقد عرف مفهوم العولمة في السنوات الأخيرة تداولا واسعا في مختلف وسائل الإعلام، وفي البحوث العلمية في الجامعات وفي المراكز العلمية، وفي الملتقيات العلمية. كما أصبحت العولمة بمثابة الهاجس المهدد في المجتمعات المعاصرة، لكونها تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ووسائل الإعلام، لما لها من آثار في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويرتبط مفهوم العولمة خصوصا بالتغيرات التي طرأت في نهاية الثمانينات على النظام الدولي، بانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي*، والمعسكر الاشتراكي، وبالمقابل انتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فانتقل العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

وقد برز في هذا تيار فكري غربي رأسمالي عمل على بناء عالم جديد يتمحور حول النموذج السياسي والاقتصادي والثقافي الغربي، ويعبر عن الليبرالية الجديدة ،على أساس أنه يمثل أعلى مراحل تطور البشرية، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي تسيطر وتهيمن عليها الدول الغربية لتحقيق ذلك في كل دول العالم.

وقد كان لهذا انعكاسات على الدول النامية في شتى الميادين بفعل التحولات السياسية والتغيرات في البنية الاقتصادية التي أحدثتها، وخصوصا في ميدان حقوق الإنسان.

وعليه، فما هي العولمة؟ وما هي الانعكاسات التي أحدثتها على حقوق الإنسان؟

تعريف حول العولمة:

يجب الإشارة في البداية إلى أن هناك العديد من التعاريف للعولمة، وهي تختلف حسب تخصص المفكرين والباحثين ومجالاتهم العلمية، وكذا اختلاف اتجاهاتهم ومعتقداتهم. فهناك من عرف الظاهرة من الزاوية الاقتصادية، وهناك من

عرفها من الزاوية السياسية، وآخرون من الزاوية الفلسفية... الخ[1].

وسوف أقتصر في هذا البحث على بعض التعاريف. فتعرف على أنها: "ترابط المجتمعات والدول وتكاملها على الكرة الأرضية سياسيا واقتصاديا وثقافيا مكونة قرية كونية واحدة. فالذي يحدث في مكان ما على سطح البسيطة يثير اهتمام الجميع ويؤثر في مجريات الأمور في جميع المجالات"[2]، كما تعرف على أنها: "ظاهرة لنظام عالمي جديد ينزع إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون بين جميع دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة لأن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تكون مقيدة أو ناقصة في ظل هذا النظام الجديد"[3]، ومهما يكن فالعولمة ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي الغربي، وهي تمثل أعلى مراحل النظام الرأسمالي الذي بدأ مع الرأسمالية التجارية- الفكر المركانتيلي- في القرن الخامس عشر، ثم تطور مع الرأسمالية الزراعية في القرن السادس عشر والسابع عشر مع الفكر الفيزيوقراطي، ثم مع الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر إلى غاية منتصف القرن الماضي، وأخيرا مرحلة العولمة مع الرأسمالية الخدماتية والاتصالية والمعرفية، والتي ترتكز على سلطة المعرفة والأفكار.

وتعد كتابات المفكرين الغربيين الكبار على غرار فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ"*، وصامويل هانتغتون في كتابه "صدام الحضارات"، وآلان توفلير في كتابه "الموجة الثالثة"، وبول كينيدي في كتابه "صعود وأفول الإمبراطوريات"، تعبيرا وتحليلا للظاهرة الجديدة "العولمة" التي عرفها العالم، ولفهم طبيعتها ومساراتها المستقبلية. كما أن أطروحات هؤلاء المفكرين ما هي إلا مرافقة للتصور الغربي الجديد وكذا للعقيدة والفلسفة الغربية الجديدة، باعتبار أن هؤلاء ما هم إلا منتوجات للفكر الرأسمالي الغربي، وفي نفس الوقت مروجو الليبرالية الجديدة.

القوى المحركة للعولمة:

تعتمد العولمة على مجموعة من الديناميات والآليات المحفزة لحركتها، والتي ساهمت في حركيتها وانتشارها في العالم. ويرتبط بعضها بالميدان السياسي، والبعض الآخر بالميدان الاقتصادي، وبعضها أيضا بالثورة في ميدان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وبعضها بالميدان الثقافي.

ففي **الميدان السياسي**، فقد فرضت الدول العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مفاهيم الديمقراطية، وحقوق

الإنسان، والحرب على الإرهاب. فانتشرت هذه المفاهيم في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا على العالم. وكل دولة ترفض تبني هذه المفاهيم، تعتبر في نظرها على أنها غير ديمقراطية، وأنها من الدول المارقة والمشكلة خطرا على مصالحها وبالدول الداعمة للإرهاب.

ولتجسيد هذه المفاهيم السياسية المواكبة للعولمة، تم استعمال هيئة الأمم المتحدة كأداة في يد الدول الغربية، وإن كانت هذه المنظمة في الأصل تتولى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنع اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الدولية[4]، فعرفت تحولات بفعل استغلالها من قبل الدول الغربية.

تعد هذه المنظمة حاليا من أهم الفاعلين في حركة العولمة، حيث أصبحت تستخدمها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا لاستصدار قرارات ملزمة من مجلس الأمن ضد الدول المعارضة لسياستها والتدخل في السياسات الداخلية للدول، وكمثال على ذلك القرار الذي صدر ضد إيران حول ملفها النووي، والقرار الخاص بإنشاء لجنة تحقيق في اغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري رغم رفض جزء من الطبقة السياسية اللبنانية المعارضة للحكومة ، والقرار الذي أصدرته ضد الصومال، والقرار الخاص بالسماح باستخدام القوة العسكرية ضد ليبيا في 2011 م. وقد ازدادت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنظمة بعد أحداث سبتمبر2001 م.

إن تزايد تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة، قد تم مع انتهاء الحرب الباردة، وتراجع المواجهة مع الاتحاد السوفياتي في المنظمة، وتبني سياسة خارجية جديدة بدأها الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر (1977 - 1981م)، وتدعمت مع كل؛ من الرئيس رونالد ريغان (1981- 1990م)، وجورج بوش الأب (1989- 1993م).

وتراوح موقف الولايات المتحدة الأمريكية في هده الفترة في مجلس الأمن باتخاذ قرارات لأسباب إنسانية وأخرى تنعكس المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. وتمت هذه المقاربة المتناقضة بين الأسباب الإنسانية والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في فترة عرفت فيه منظمة الأمم المتحدة مجموعة من الحروب والنزاعات في العالم، وبشكل جعلت مجلس الأمن بدون أية فعالية من دون أي تدخل أمريكي[5].

وعليه، فهيئة الأمم المتحدة هي منظمة حبيسة الولايات المتحدة الأمريكية*، ولم تتمكن من أن تقوم بعمل فعال، على أساس أن مجلس الأمن هو الجهاز الأساسي في المنظمة،

ويرتبط بحق النقض، أي حق الفيتو، الذي تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية.

وبجانب هذه المنظمة الدولية، نجد بروز المنظمات غير الحكومية كفاعل هام في العلاقات الدولية.

وتتمتع المنظمات غير الحكومية، وفقا للمادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، بالنظام الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، وبلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في 2004 م 38 ألفا، 2000 منها لها الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة[6].

وتتولى هذه المنظمات غير الحكومية نشاطات واسعة في مختلف مجالات الحياة؛ كالتعليم، والبيئة، والصحة، وحقوق الإنسان. وهي تتجاوز حدود الدول في نشاطاتها وعملها، وترتبط العديد من المنظمات غير الحكومية في عملها بالحكومات الغربية من حيث؛ التمويل والإشراف والتحرك، كما هو الحال بالنسبة لبعض المنظمات غير الحكومية الدانماركية[7].. فهي تنشأ وتؤسس من قبل الحكومات للدفاع عن مصالحها.

كما أن هناك منظمات غير حكومية أخرى محايدة ومحترمة غير مرتبطة بالحكومات، ويكون هدفها التضامن الدولي ولها أبعاد خيرية؛ كاللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تأسست في 1864 م من قبل هنري دونو. وإن كان عدد هذه المنظمات قد تراجع على المستوى الدولي منذ 1990م. فالكثير من المنظمات غير الحكومية أصبحت أغراضها وأهدافها الحقيقية والخفية سياسية واقتصادية، وتعبر عن مصالح دولها.

وفي هذا، ارتفعت المساعدات المالية التي تقدمها صناديق المساعدة الاستعجالية للاتحاد الأوروبي للمنظمات غير الحكومية من 114 مليون يورو في 1990م إلى 820 مليون يورو في 1999م، كما تستفيد من تخفيف في الضرائب[8].

ودائما في هذا، فقد وعد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك بمضاعفة المساعدات العمومية المقدمة للمنظمات غير الحكومية. وبالمقابل، فقد تعود الأمريكان ولمدة طويلة على العمل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، وعلى إنشاء شبه المنظمات غير الحكومية بغرض الدفاع عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. لذا، فهي تعبر عن إرادة الدول الغربية في القيام بالديبلوماسية عن طريق الوكالة بالتأثير الخفي بواسطتها أكثر منه عن طريق الإطار الرسمي[9].

أما في **الميدان الاقتصادي**، فتتمثل مؤسسات اقتصاد العولمة في صندوق النقد

الدولي الذي يتولى معالجة الخلل والعجز في ميزان المدفوعات وفي الميزان التجاري للدول الأعضاء. والبنك الدولي الذي يتولى منح القروض المتعلقة بالتعمير والمشاريع الكبيرة. وأخيرا المنظمة العالمية للتجارة التي تأسست في1994م، والتي حلت محل الجات، وهي تشكل البعد الثالث للنظام الاقتصادي العالمي وتهتم بإدارة التبادل التجاري الدولي، وتحكم مسيرة وسير النظام الاقتصادي العالمي بجانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وهي مؤسسات يجمع بينها الخلفية التاريخية والإيديولوجية الليبرالية والمصالح الرأسمالية العالمية الكامنة وراء إنشائها[10]، وتعمل على نشر مبادئ وقيم الرأسمالية الغربية، والتغلغل في مختلف دول العالم الثالث، وعلى تدمير اقتصاديات الدول النامية، وهذا بغرض التحكم فيها وفي ثرواتها.

فصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي يفرضان على الدول التي تلجأ إليهما للحصول على القروض برامج التثبيت الهيكلي*، وبرامج التكييف والتصحيح الهيكلي**، ومن ثم فرض الرقابة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول مما يترك آثارا جد سلبية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي[11]، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تسيطر على الموارد المالية للصندوق، ومن ثم توجه سياسته وقراراته، من خلال التصويت. فمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في الصندوق تقدر ب 56 مليار دولار، أي بحوالي 17 من الأصوات في مجلس إدارة الصندوق، والاتحاد الأوروبي بمجموع 27 دولة ب 31 79 من الأصوات[12].

كما أن المنظمة العالمية للتجارة يتمثل هدفها في وضع ونشر أفكار وممارسات اقتصاد السوق، وتعمل على إلغاء الحدود الاقتصادية للدول، ونقل سيادة الدول إليها، أي إلى المنظمة العالمية للتجارة[13]. وهي تعد إحدى المؤسسات الدولية لتحويل الدول التي هي في محيط الرأسمالية العالمية إلى الليبرالية، خاصة في ظل التأثير الرباعي؛ الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا واليابان على المؤسسة وعلى دول العالم الثالث، فيما يتعلق بالخدمات والملكية الفكرية والمعايير الصحية والاستثمار[14].

وتعبر العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في النظام الرأسمالي والمنظمة العالمية للتجارة عن القاعدة السياسية والإطار الشرعي للعلاقات الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية. فالمنظمة العالمية للتجارة كسوق كبير تتجاوز اتفاق التبادل الحر لمنظمة نافتا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك[15].

كما برز دور الشركات المتعددة الجنسيات كعنصر فعال في عصر العولمة،

وهي تلعب دورا بارزا وخطيرا في مسائل الاقتصاد والتجارة والاستثمار [16]،

كما ظهرت الأسواق العالمية العابرة للحدود وغير الخاضعة لتمويل معين أو لسيطرة دولة ما. ويمكن لهذه الأسواق أن تمارس تأثيرا أو ضغطا كبيرا، وفي أن تفرض قيودا كبيرة على الدول[17]. فخلال الأزمة المالية الآسيوية في1997- 1998[18]، أدى نقل الشركات المتعددة الجنسيات لأموالها من بعض البلدان الآسيوية، كأندونيسيا مثلا إلى ظهور أزمات اقتصادية وسياسية، وإلى انهيار النظام السياسي في هذه الدولة. وقد امتدت آثار هذه الأزمة إلى العديد من دول العالم كالبرازيل وروسيا ولمدة زمنية.

كما أن هذه الشركات المتعددة الجنسيات في توسعها، على حساب الدول الفقيرة والتي تتمتع بثروات طبيعية، تقوم بفرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية للرأسمالية الليبرالية الجديدة[19]، خاصة في المنظومة التعليمية، على أساس أن المنظومة القائمة في بلد ما ليست في المستوى ولا تتلاءم مع متطلبات هذه الشركات، مما يدفع إلى فتح المدارس والجامعات الخاصة، بشكل يدفع ذوي المال إلى التمدرس فيها، وبالمقابل يتمدرس أبناء الفقراء في المدارس العمومية، فتبرز ازدواجية التعليم في هذه الدول.

وقد ازداد عدد هذه الشركات من 7 آلاف في أواخر الستينات إلى 60 ألفا في عام 2000م، وتتوزع بين الولايات المتحدة الأمريكية بـ43.8 ٪، وأوروبا الغربية بـ31.6٪، واليابان بـ15.4 ٪، و9.2 ٪ للدول الأخرى[20]، ومن 50 شركة عالمية متعددة الجنسيات، فإن 33 منها أمريكية، وتستحوذ على نسبة 71.8٪ من المجموع الكلي لرؤوس الأموال في الأسواق العالمية، و8.7٪ لـ5 شركات بريطانية، و3.6٪ لـ3 شركات سويسرية، و7٪ لـ3 شركات يابانية، و 2.9 ٪ لشركتين ألمانيتين، و1.2٪ لشركة فرنسية، و4.8٪ لثلاث شركات من دول أخرى[21].

أما **في ميدان تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات**، فإن العالم اليوم يعيش مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي، وهذا بفعل:

1- **ثورة المعلومات** أو **الانفجار المعرفي الضخم**، الذي يتشكل من الكم الضخم من المعرفة والمعلومات في مختلف الميادين والتخصصات وبمختلف اللغات.

2- **ثورة وسائل الاتصال** المتمثلة في **تكنولوجيا الاتصال الحديثة** أصبحت التكنولوجيات [22] سلاحا هاما وفعالا، خصوصا الأقمار الصناعية والألياف البصرية والهوائيات المقعرة، وتجارة اتصالات المعلومات،

وشركات الكابلات تسيطر على نقل أكثر من 500 قناة تلفزيونية في العالم[23].

3- الثورة في الحاسوبات الإلكترونية التي اخترقت كل مجالات الحياة، وما ساعدها في ذلك هو شبكة الإنترنت. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في هذا المجال. ويتم تخزين المعلومات الواردة من 21 ألف شبكة معلومات بشكل منظم ومنسق ويسهل عملية استرجاعها من خلال الحاسوبات الإلكترونية.[24]

وقد سارت ثورة تكنولوجيا الاتصال بالموازاة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، وهذا بفعل الانفجار في المعلومات، وما يجمع بينهما هو النظام الرقمي[25].

ونجد في ميدان المعلومات التدفق الأحادي للمعلومات من الشمال إلى الجنوب، وتحتكر بعض الوكالات الغربية؛ كوكالة الأنباء الفرنسية، وأوسوشيتد براس وروتيرز تدفق المعلومات والأخبار العالمية، بفضل مراسليها المتواجدين تقريبا في كل دول العالم.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شبكات الاتصال والإعلام في العالم، فمثلا مقر شبكة س.أن.أن.CNN الإخبارية هو في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عملت هذه الشبكة أثناء غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق على إظهار واعتبار العراق في جميع أنحاء العالم على أنها دولة عدائية، وأن القضية هي قضية عدوان[26]، وهذا ضمن استغلال الصورة.

وقد برز في عصر العولمة مجتمع المعلومات كتمييز عن المجتمعين السابقين، الزراعي والصناعي، وهو ما يعبر عنه آلان توفلير بالموجة الثالثة للثورة المعلوماتية، كتمييز عن الثورتين السابقتين الزراعية والصناعية.

وكنتيجة للتكنولوجيات الحديثة للاتصال، وتزايد الارتباط المتبادل للحكومات، أصبح من الصعب على الحكومات اختراق حقوق الإنسان، دون أن تلفت وتجذب نظر اهتمام أفرادها والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية[27].

أما عن **العولمة الثقافية**، فهي تعمل على توظيف العامل الثقافي لخدمة جميع الأغراض الأخرى، وعلى نشر الثقافة الغربية، ضمن عولمة الثقافة الأمريكية الغربية الرأسمالية، وعلى إنكار واستبعاد الآخر، أي ثقافة دول العالم الثالث.

وفي هذا السياق يمكن التأكيد أن الشركات المتعددة الجنسيات المسيطرة على أدوات التقانة والاتصال الحديثة تلعب دورا بارزا في تغيير اتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربي ذاته أم في المجتمعات التابعة والاستهلاكية. وكان التأثير الكبير على الفئات الشعبية في المجتمعات التقليدية التي تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة، وكذا

بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية، وتراجع دور العامل الثقافي والاجتماعي في المجتمعات التقليدية والنامية[28] فسمحت وسائل الإعلام من تحقيق الاختراق الثقافي الأمريكي والأوروبي الغربي، ومن ثم الترويج للقيم الثقافية والفردية والاستهلاكية.

التطور التاريخي لحقوق الإنسان:

لقد تميز مفهوم حقوق الإنسان بالحركية، حيث إنه تطور مع تطور المجتمعات، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أين تم وضع مجموعة من الاتفاقيات الدولية- اتفاقيات جنيف- المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذا المواثيق والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة؛ كاتفاقية مناهضة العنصرية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 المتعلق بنزع الاستعمار وإقرار حق الشعوب في تقرير المصير الصادر في 13 جانفي 1968 م، واتفاقية حقوق الطفل.[29]

وقد استخدمت الدول الغربية الرأسمالية حقوق الإنسان كوسيلة للضغط على الاتحاد السوفياتي، بالتركيز على الحقوق السياسية والمدنية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وصل الأمر بالمعسكر الغربي إلى حد الاعتماد على الكنيسة الكاثوليكية وعلى البابا يوحنا بولس الثاني، الذي هو من أصل بولوني، لمساندة نقابة التضامن، بقيادة المهندس ليش فاليسا، في ميناء غدنسك ببولونيا التي تعرضت للقمع، ولاختراق المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والضغط عليه وإضعافه.

ودائما في ميدان حقوق الإنسان، فقد ركز الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في ظل النظام الدولي الجديد على القانون الدولي وحقوق الإنسان، كما عمل الرئيس بيل كلينتون على نشر الديمقراطية، واعتبر هذا كأحد دعائم السياسة الخارجية الأمريكية.

وعليه، فمنذ فترة الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته نيكسون- كيسنجر 1976م وبعدها ، فإن كل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ركزوا على النشر العالمي لحقوق الإنسان كأحد الأبعاد المعنوية للسياسة الخارجية الأمريكية[30].

وفي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد بباريس في 1990م سيطر المفهوم الغربي لحقوق الإنسان ووقعت 34 دولة على ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، والذي تطرق في فصله الأول إلى موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون[31].

كما تطرق وألح في مؤتمر برلين للأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في حزيران 1991م على البعد الدولي لحقوق الإنسان، وأخرج

موضوع حقوق الإنسان من الاختصاص الداخلي للدول[32].

وعليه جعل كل من مؤتمري باريس وبرلين موضوع حقوق الإنسان من الالتزامات التي يجوز للمجتمع الدولي التدخل فيها وحمايتها.

وقد أفرزت ظاهرة العولمة تزايدا في الحروب والصراعات سواء بين الدول أم بين الأقليات داخل الدول الواحدة. وهذا في ظل ظروف تميزت باختلال التوازن الدولي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي عملت على تكيف دور منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها حسب مصالحها وأهدافها وإيديولوجيتها الرأسمالية الليبرالية، وعلى زعزعة الوحدة الوطنية للكثير من الدول التي تعارض توجهاتها وسيطرتها على العالم.

وقد تمت عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية بالمفهوم الغربي من خلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في 1993م ، حيث وافق المؤتمرون على اعتبار الديمقراطية كأساس لشرعية نظام الحكم.

وازداد نطاق المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد ساهمت ثلاثة اتجاهات في تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان في العلاقات الدولية؛ الأول هو الانتشار في عدد ونطاق صكوك حقوق الإنسان، والثاني هو وضع الميكانيزمات المدرجة في وسائل حماية حقوق الإنسان، وكذا نشاطات الفاعلين الجدد في ميدان حقوق الإنسان، والثالث هو أن مفهوم حقوق الإنسان وضع حدودا لسيادة الدولة[33].

فروجت واستعملت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مبدأ حق التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان والأقليات التي تتعرض للإبادة والتصفية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. فاعتبرت "حقوق الإنسان" و"التدخل الإنساني" على أنهما من مبادئ وقواعد الدولي العام، ولا يمكن لأي بلد أن يتذرع بالسيادة الوطنية لكي يعارض رفض حماية حقوق الإنسان، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بعد انتهاء الحرب الباردة صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في العالم بلا منازع.

فمن الناحية الاقتصادية تمثل الولايات المتحدة الأمريكية 22٪ من الناتج الداخلي الخام عالميا. ومن الناحية العسكرية، فإن نفقات الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 279 مليار دولار، أي بنسبة ثلث نفقات الدفاع في العالم، وتمتلك وزارة الدفاع الأمريكية 47 ٪ من الأسلحة النووية العملياتية في العالم، وتمتلك أكثر من نصف القوة العسكرية البحرية في العالم، وأخيرا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على نشر ثقافة الاستهلاك، والتي يعتبرها الكثير بأنها ثقافة العالم[34].

فأصبحت منظمة الأمم المتحدة أكثر قابلية للتأثر بقوة الولايات المتحدة الأمريكية في تأويل العقوبات، خاصة فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن خلال فترة التسعينيات، والتي انحرفت في إصدار قرارات لأسباب إنسانية والتي عبرت عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وتم هذا في وقت عرفت وواجهت فيه منظمة الأمم المتحدة العديد من النزاعات الدولية، وبشكل استدعى أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا، وبدونها من المرجح أن لا تنجح الأمم المتحدة بدون مساندة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية[35]. وبضغط منها بدأ مجلس الأمن يمارس تلك السياسة في ما يتعلق بتدابير الأمن الجماعي حسب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، مما ترتب عليه نتائج فيما يتعلق بمصداقية منظمة الأمم المتحدة.

فالفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، و خصوصا في مادتيه39 و51، وكذا المادتين41 و42 تحدد الحالات التي يتم فيها استخدام القوة العسكرية للحفاظ على السلم والأمن الدولي[36] إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بفعل قوتها على الساحة الدولية وهيمنتها على منظمة الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن[37]، بفعل الموارد المالية الكبيرة التي تنفقها على منظمة الأمم المتحدة، مقارنة بالدول الأخرى، فإنها تقوم تارة بتأويل مواد الفصل السابع حسب أهدافها ومصالحها. ففرضت في هذا عقوبات على إيران والعراق وليبيا وكوبا والفيتنام الشمالية باسم حقوق الإنسان تارة، وعلى أنها تغذي وترعى الإرهاب تارة أخرى، بإقناع مجلس الأمن في حالات عديدة باستعمال القوة العسكرية الأحادية من جانب واحد، وليس تحت رقابة وإشراف مجلس الأمن[38]، ودون أن تطبق نفس الأمر على إسرائيل. فاستعملت حقها في الفيتو، بشكل أعاق مجلس الأمن في التعامل مع القضية الفلسطينية[39].

إن هذا يندرج ضمن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إبقاء هيمنتها على العالم. وفي هذا يرى زيغنيو بريجنسكي أن الولايات المتحدة الأمريكية لكي تبقى القوة الكونية الأولى المهيمنة على العالم ينبغي عليها أن تحدد مصالحها الحيوية الضرورية مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الجيوسياسي لأوروبا وآسيا وروسيا وشرق الأوسط، وهي مناطق تشكل محور العالم، لكون75٪ من سكان العالم ومعظم مصادر الطاقة وثلثي الإنتاج العالمي يتواجد فيها، ومن ثم يتطلب على الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم هيمنتها في هذه المناطق بكل الوسائل، بما فيها التدخل العسكري[40].

حق التدخل الإنساني:

يعد التدخل الإنساني من الوسائل المستخدمة في العولمة السياسية بغرض حماية حقوق الإنسان.

وللإشارة فإن الترويج للتدخل لحماية حقوق الإنسان يعود إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في ظل فترة التعايش السلمي1973م حيث توصل مؤتمر هلسنكي في 1975م إلى وضع اتفاقية هلسنكي التي وقعت من قبل كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 8 ديسمبر 1988م على القرار43- 131 المتعلق بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الاستعجالية، والذي انعكس على مبدأين في القانون الدولي هما:

1- سيادة الدول 2- و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[41].

واستخدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باسم الإنسانية أو حقوق الإنسان، وأصبح هذا المبدأ بمثابة المبرر الأساسي لممارسة التدخل العسكري الخارجي. وفي هذا فقد غزت الولايات المتحدة الأمريكية باناما في1989م باسم حقوق الإنسان، رغم أن فكرة التدخل العسكري الخارجي لم تكن واردة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والمادتان 3 و4 تمنعان الاعتداء على دولة أخرى. كما أن المادة51 تمنح حق الدفاع عن النفس. والمادة 7 لا تعطي حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول[42].

وقد عرف مفهوم التدخل الإنساني تحولا أكبر في عام 2000 م، حيث بادر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان إلى إحداث تحول جذري في مهمة المنظمة، ورسم مفهوما جديدا للسيادة الوطنية، فقال في افتتاح الدورة 54 للجمعية العامة للأمم المتحدة أمام رؤساء دول العالم: " إن المفهوم التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية... ولو كانت الدول ذات السلوك الإجرامي تعرف أن حدودها ليست دفاعا مطلقا وأن مجلس الأمن الدولي سيتخذ إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، لما كانت سارت على هذا المنوال عبر إسقاطها من الحساب التفلت من العقاب الذي يوفره مبدأ السيادة[43] فوفقا لهذا، فان مبدأ السيادة يصبح غير مقدس بالنسبة للدول، ولا يجوز لها أن تتذرع به، ويجب أن لا يشكل عائقا أمام المجتمع الدولي للتدخل. ويعبر هذا عن الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة وعلى العالم .

وينبغي على هذا التدخل أن يحترم الحد الأدنى من القواعد المتفق عليها على مستوى المجتمع الدولي. فيجب تحديد أسباب التدخل، وأهدافه والوسائل المستعملة لذلك

بدقة. كما أن منظمة الأمم المتحدة هي الوحيدة التي لها حق تقدير مدى احترام حقوق الإنسان في بلد ما، واقتراح حلول دبلوماسية بغض احترامها وتجسيدها في المجتمع الدولي. فضلا عن أنها تضع إجراءات التدخل، ولكن بعد استعمال الوسائل الدبلوماسية السلمية، والاقتصادية التي لم تعد تفلح. كما أن هذا التدخل يجب أن يكون نتيجة قرار من مجلس الأمن، ولا يكون أحاديا من قبل دولة ما.[44]

فحدث إذن تغير في القانون الدولي، فبعدما كان عدم التدخل مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي، أصبح يحق للمجتمع الدولي التدخل تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات من الإبادة، وهذا بفعل تغير ميزان القوة في الساحة الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن الدولي.

وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حق التدخل الإنساني كورقة ضغط لصالحها، وللتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي حالة قيام دولة ما بانتهاك حقوق الإنسان يصبح تدخل المجتمع الدولي شرعيا. ويتم ذلك غالبا بعد انتهاء الحرب الباردة ،من خلال التدخل العسكري بغرض حماية حقوق الإنسان[45]، وقد تجسد حق التدخل من خلال "المساعدة الإنسانية" في 1990م بعد أن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في كردستان العراق في أفريل1991م، وأصدر خلالها مجلس الأمن القرار رقم 688 الذي يعد بداية لقيام حق التدخل بصفة مباشرة في القانون الدولي. فالتدخل العسكري الغربي تم تبريره بأسباب إنسانية، حيث قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب: "يجب أن أشير إلى أن كل ما نقوم به هو لدوافع إنسانية". ويعد هذا أول مرة تدافع فيه مجموعة من الدول صراحة عن استخدام القوة لدوافع إنسانية، ودافعت عن هذا السلوك على أساس أنه مطابق للقرار 688[46].

كما استعمل شعار"إعادة الأمل" في الصومال الذي عرف حربا أهلية، مما دفع بالتدخل الأمريكي فيها ،و إن كان الغرض من ذلك هو حماية مصالحها الجغرافية السياسية في المنطقة، وكذا مصالحها الاقتصادية على البحر الأحمر، وعملت وسائل الإعلام الغربية، بما فيها الفرنسية، على تبيان الجنود الأمريكيين نازلين في العاصمة الصومالية مقديشيو لإعادة السلم، وبرفقة رئيس المنظمة الدولية غير الحكومية "أطباء بلا حدود" برنارد كوشنير وزير الخارجية الفرنسي السابق، حاملا كيسا من الأرز للصوماليين لإعادة الأمل لهم. وقد انتهت هذه العملية ليس بإعادة الأمل للصوماليين، بل بخرق لحقوق الإنسان وبمعاملة لا إنسانية لهم وبفشل العملية بعد سنتين من الحرب الأهلية[47].

قد كشفت وبينت قضية التدخل في الصومال مدى رفض الدول الإفريقية للتدخل الإنساني. وقد عارضت كل من الهند وزيمبابوي ودول أخرى من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن في 1991م الإلحاح الغربي على إقامة مناطق آمنة للأكراد والشيعة في العراق.

وقد أصدرت حركة عدم الانحياز أثناء التدخل العسكري للناتو في كوسوفو بيانا في أفريل 2000م عبرت فيه عن التمييز بين العمل الإنساني وعمليات هيئة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام ، ورفضت مبدأ حق التدخل الإنساني الذي ليس له أي أساس قانوني في ميثاق الأمم المتحدة، وفي قواعد القانون الدولي العام[48].

ونفس الأمر في رواندا، حيث تم التدخل لحماية حقوق الإنسان من خلال عملية توركواز Turquoise التي استهدفت وقف إبادة السكان الهوتو في صراعهم مع التوتسي. إلا أن هذا البلد بقي مستمرا في الحرب بعد سنوات من العمل، حيث لم يوقف هذا التدخل الحرب الأهلية، التي تسببت في مقتل 800 آلف من التوتسي[49] وإن كان وراء التدخل الغربي في المنطقة رهانات اقتصادية واستراتيجية في منطقة البحيرات العظمى بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[50]

ومنذ تلك الفترة ازداد استعمال مبدإ عدم التدخل ضد الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية من قبل الرئيس بوش الأب ومرورا بالرئيس بيل كلينتون وجورج بوش الابن .

وتعتمد الدول الكبرى على المنظمات غير الحكومية لتحقيق أغراضها في ميدان حقوق الإنسان وفي ميادين أخرى، وعملت هذه المنظمات غير الحكومية على التخلص من قيد رخصة الدخول لبلد ما. فطالبت بحق الوصول إلى الضحايا، وكذا التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتتلقى المنظمات غير الحكومية الامتيازات والتمويلات من الدول الأم التي تتواجد فيها، وهي تحظى بالطابع الاستشاري لدى منظمة الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي[51]، ويبرز دورها أثناء الحروب والنزاعات، حيث تقترح حلولا وتصب في الأخير بمبدئي "التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و"سيادة الدول"، وتخترقهما دون إعارة أي اهتمام للحدود[52].

كما ربطت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تقديم المساعدات الاقتصادية للدول باحترام حقوق الإنسان.

وكذلك من الآليات التي استعملت لحماية حقوق الإنسان والأقليات نجد الترويج لمفهوم تقرير المصير لكل مجموعة متميزة عرقيا أو دينيا أو لغويا، وأحست أنها لا تتمتع

بالمساواة مقارنة بالأغلبية من السكان[53]، وهو ما تم في تيمور الشرقية التي انفصلت عن إندونيسيا، وتسعى الدول الغربية اليوم إلى فصل إقليم دارفور عن السودان.

أما في الميدان **الاقتصادي- الاجتماعي** فقد انعكست العولمة سلبا على الدولة وعلى حقوق الإنسان، حيث تراجع دورها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي بفعل تطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبفعل تدخل فاعلين خارجيين في مجالها اخترقوا مبدأ السيادة، وبالتالي أعيد النظر في سيادة الدولة على مواردها الطبيعية.

أما عن انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي على حقوق الأفراد، فقد كان هناك تراجع في حقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية؛ كمجانية التعليم، والصحة والرفاه الاجتماعي، وكذا الحق في العمل وفي الحياة الكريمة. وهذا بفعل أسباب عديدة كارتفاع البطالة نتيجة تسريح العمال الناتج عن خوصصة المؤسسات وغلقها، وكذا ارتفاع الأسعار بفعل إلغاء الدعم الحكومي.

وقد نتج عن كل هذا أن العديد من العائلات تصبح غير قادرة على تلبية حاجات أفرادها، ومن ثم عدم القدرة على ضمان تمدرس الأطفال، الذين بدورهم يتوجهون إلى سوق العمل- وإن كانت قوانين العمل تمنع تشغيلهم- ، وبالتالي إلى تفشي عمل الأطفال، واستغلالهم، وهذا بالرغم من صغر سنهم. لذا يتم المس بحقوق الإنسان الأساسية في العمل، والصحة، والتعليم.

ومن هذا، نجد أربعة أخماس السكان في العالم يعيشون في فقر مدقع وفي بؤس، وبالمقابل نجد البقية يعيشون في غنى، و358 ملياردير يمتلكون ثروة تتجاوز ما يملكه ملياران ونصف من سكان العالم[54]. كما أن سكان الشمال من العالم الذين يمثلون 20 % من سكان المعمورة يملكون 86 % من الإنتاج العالمي، و14% لبقية سكان العالم، كما أن ثلاثة أفراد في الولايات المتحدة الأمريكية توازي ثروتهم ثروة 48 دولة من أعضاء منظمة الأمم المتحدة.[55]

ودائما في هذا، فحسب إحصائيات البنك الدولي فإن الدخل الفردي السنوي لفرد رواندي، وموزمبيقي، وإثيوبي يتراوح بين80 و100 دولار. في حين بالنسبة للفرد السويسري يقدر تقريبا ب 38000 دولار، أي فرق يتراوح ما بين1 و400 .[56]

ولحفاظ الأنظمة على وجودها، تلقي اللوم الكامل على المؤسسات المالية الدولية من جهة، وتستخدم الأجهزة القمعية للدولة لقمع المتظاهرين من جهة ثانية، واستصدار القوانين المقيدة للحقوق والحريات من جهة ثالثة[57]، وعليه، فتطبيق شروط برامج

صـندوق النقـد الـدولي، والبنـك الـدولي يقتضـي مـن الـدول تقييـد حريـات الأفـراد، وانتهاك حقوق الإنسان.

الخاتمة:

يسـتخلص مـن هـذه الدراسـة أن العولمـة تمثـل مرحلـة مـن مراحـل تطـور النظـام الرأسمالـي الليبرالـي الغربـي، وهـي تـرتبط بعالم الغلبة الحضارية الغربية.

وتتجلـى العولمـة في المجـالات السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة والتكنولوجيـة، وإن كانـت تسـتهدف أساسـا نشـر القيـم الثقافيـة الحضارية الرأسمالية الليبرالية في العالم.

وقد عملت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على عولمة حقوق الإنسان دون إعـارة أي اعتبـار للخصوصيات الثقافيـة للـدول الأخـرى. لـذا فعـوض أن تتبنـى مبـدأ العالميـة والاعـتراف بـالآخر وخصوصـياته، راحـت تفـرض قيمهـا السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة الخاصـة، مـن خـلال مؤسسـات العولمـة؛ كمنظمـة الأمـم المتحـدة وصـندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجـارة، ممـا انعكـس سـلبا علـى حقـوق الإنسان في هـذه الـدول، حيـث تم التراجـع في العديـد مـن الحقـوق المكتسـبة سـابقا ؛ كالحق في التعليم، والصحة، و البيئة... الخ. وقد انعكست هذه بدورها على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من الدول.

الهوامش:

*لقد انتهى الاتحاد السوفياتي بادخال الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف الانتخابات التنافسية في انتخاب وسير البرلمان السوفياتي(الدوما)، مما وضع حدا للاحتكار السياسي للحزب السوفياتي، كما وضعت سياسات القلاسنوست والدمقرطة حدا للرقابة السياسية وشجعت العمل السياسي الديمقراطي التنافسي'

Matthew Evangelista, Unarmed Forces: The Transnational Movement to End the Cold War. Contributors, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999,p.314.

(1) انظر تعاريف العولمة في مختلف التخصصات العلمية في:

- محيى محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق،ط1،مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص..41- 51.

(2) فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي:العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل،لبنان:بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2001، ص.148.

(3) كمال الدين عبد الغنى المرسى، الخروج من فخ العولمة، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص.13.

*فالولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة عسكرية وسياسية واقتصادية في العالم، ربطت سياستها الخارجية أكثر بعد انتهاء الحرب الباردة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وتبنت فكرة نهاية التاريخ.

Richard Falk ,Interpreting the interaction of global markets and human rights, in Alison Brysk, Globalization and Human Rights, Berkeley, CA:

University of California Press, 2002 ,p 66.

(4) عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الدولية، مصر: دار النهضة العربية، 1990، ص..363- 369.

(5) David M. Malone, US-UN Relations in the UN Security Council in the Post-Cold War Era,in Rosemary Foot and S. Neil MacFarlane, U.S. Hegemony and International Organizations: The United States and Multilateral Institutions, Oxford: Oxford University Press, 2003,p.73.

*لقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في البداية في مسألة البوسنة والهرسك، وتركت الأمـــــر للأوروبيين على أساس أنه مشكل أوروبي، ولكنهم عجزوا عن وقف الحرب، مما استوجب تدخل الولايـــــات المتحدة الأمريكية

(6) Samy Cohen,ONG, alteermondialistes et Sociéte civile, Revue française de science politique, France,2004/3 (Vol. 54), p.380.

(7) أنظر أكثر:

Organisation et Gestion,Revue de l'OCDE sur le développement,2003/3, numéro 4,p.217-227.

(8) Samy Cohen,op.cit .,p.381.

(9) Marc-Antoine Pérouse De Montclos, ONG humanitaires et politiques migratoires des états :une analyse financiére et stratégique,Revue Outre-Mer,2006/4,numéro17,p.39-40.

(10) منير الحمش، "مؤسسات اقتصاد العولمة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000، ص..21-32

*تهدف برامج التثبيت الهيكلي إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية، وذلك باتباع سياسة نقدية ومالية و أسعار صرف معينة، وهذا للتخفيض من الإنفاق العام، وقمع الإستهلاك، وزيادة الإنتاج والتصدير.

**تهدف إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية بشكل يسمح بتحسين ميزان المدفوعات ويقضي على العجز.

(11) محمد ف.يوسف،"برامج التصحيح الهيكلي ومستقبل حقوق الإنسان"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 95، ماي 2000، ص.8.

(12) Au dessous des cartes :FMI, chaine tv ARTE, 2 avril 2011.

(13) Richard Falks,op.cit., p 62

(14) Franck Petiteville, L'hégémonie est-elle soluble dans le multilatéralisme ? Le cas de l'OMC, Revue Critique Internationale, numéro 22,janvier 2004,P.69

(15) Gautam Sen, The United States and the GATT/WTO System, in Rosemary Foot and S. Neil MacFarlane, U.S. Hegemony and International Organizations: The United States and Multilateral Institutions, Oxford: Oxford University Press, 2003, p.115.

(16) لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص.53.

(17) نفس المرجع، ص.57.

(18) أول أزمة سياسية للعولمة، بعد أن شكلت الأزمة المالية الآسيوية في منتصف 1997م أول أزمة اقتصادية.

(19) محيى محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، ط1، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص.30.

(20)Giannoli Alexandre,Les firmes multinationals, Les *firmes multinationales* – Le processus de multinationalisation, *www.surfeco21.com/?p=67.*

(21) Frédéric F.Clairmont,Ces firmes géantes qui se jouent des Etats'Le Monde Diplomatique,décembre1999 .

(22) Ian Capps, What the new technology really means for communication profes- sionals, *Public*

Relations Quarterly (1993),p.1

(23) Ibid.,p.1

(24) محيى محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق،ط1،مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص.24.

(25) نفس المرجع، ص.25

(26) روبرت أ.كيوهين وجوزيف س.ناي،"القوة والإعتماد المتبادل في عصر المعلومات"، مجلة شؤون الأوسط،لبنان، العدد98 ، أغسطس 2000 م، ص.80.

(27) Wesley .T Milner,Economic Globalization and Rights :An Empirical Analysis,in Alison Brysk,p.78.

(28) عامر عياد، نحن والثقافة المعولمة، الثلاثاء 18 آذار 2008 م htm.نحن والثقافة المعولمة\:G

(29) العولمة وحقوق الإنسان، مارس 2005م، المناضل العدد5

www.almounadil-a.info/article225.html

(30) David P.Forsy , The Human Rights and Comparative Foreign Policy, New York.: United Nations University Press, 2000,p24.

(31) دهام محمد العزاوي،"الأمم المتحدة والتدخل الإنساني:رؤية نقدية في ظل الواقع الدولي المعاصر"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ليبيا، العدد الأول، يوليو 2001م ، ص، 293.

(32) نفس المرجع، ص.294.

(33) Michael W.Doyle and Anne Marie Gardner,Introduction :Human Rights and International Order,in The Globalization of Human Rights, New York:United Nations University Press, 2003,p.1.

(34) Manon Tessier et Michel Fortmann, Les Etas Unis :Mutation d'une puissance dans l'après guerre Froide, revue internationale et stratégique, 2001/1 (n° 41) ,p.163.

(35) Rosemary Foot,op.cit.p.73.

(36) محمود حيدر،"الأمم المتحدة بين عصرين الحرب الباردة وفوضى ما بعدها"، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد 99، سبتمبر 2000م، ص.75.

(37) John Quigley,The United Nations Security Council: Promethean Protector or Helpless Hostage? ,Texas International Law Journal. University of Texas, Austin, School of Law Publications , Volume: 35, Issue: 2,: 2000, Page 129.

(38) Ibid,p.1.

(39) Ibid.,p.1.

(40) محمد بعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2004 ، ص.180.

(41) Sylvie Brunel,Les Nations Unis et l'humanitaire : un bilan mitigé, Politique étrangère 2005/2 (Été),p.314.

(42) ل.فريدمان، أ.روبرت ، م.جولدين،"الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام"، السياسة الدولية، مصر، العدد115، يناير1994، ص.332- 333.

(43) محمود حيدر، المرجع السابق الذكر ، ص.79.

(44)Smail Goumeziane,"l'Onu,les interventionists et les souverainistes", Libre Algérie, numéro28,27 septembre au10 octobre 1999, p9.

(45) محمد بعقوب عبد الرحمن، ص.125.

(46) *Nicholas J. Wheeler,*The Humanitarian Responsibilities of Sovereignty: Explaining the Development of a New Norm of Military Intervention for Humanitarian Purposes in International Society, in Jennifer M. Welsh ,Humanitarian Intervention and International Relations, Oxford : Oxford University Press, 2004,p.129

(47) Sylvie Brunel,op.cit.p.313.

(48) *James Mayall* ,**Humanitarian Intervention and International Society: Lessons from Africa , in** Jennifer M. Welsh ,Humanitarian Intervention and International Relations, Oxford : Oxford University Press, 2004,p.129.

(49) Sylvie Brunel,op.cit,p.317.

(50) Arnaud ILunger Lumuluabo,Le dynamique des affrontements armes dans la region des grands lacs et les perspectives d'une vie durable enRDC,licence ,université de Lubumbashi, department Relations Internationales, 2OO6.

(51) عمرو الجويلي،"الأمم المتحدة وحقوق الإنسان:تطور الآليات"،السياسة الدولية، مصر،العدد117، يوليو 1994،ص.158- 159.

(52) روبرت أ.كيوهين وجوزيف س.ناي، المرجع السابق الذكر ، ص.73.

(53) دهام محمد العزاوي، المرجع السابق الذكر، ص.296.

(54) كمال الدين عبد الغني المرسى، المرجع السابق الذكر، ص.101.

(55) محمد عمارة، مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية،مصر:دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001،ص.14.

(56) Mohamed Yesoufou saliou,L'Afrique sous la dure loi du libéralisme,Jeune Afrique Economie,France,du 29 novembre au 12 décembre 1999, p13,

(57) محمد ف.يوسف، المرجع السابق الذكر، ص.11.